

نتائنتيل

■ عدنان حسين

adnan.h@almadapaper.net

لماذا يا رئيس البرلمان؟

في البلدان الأخرى، المتحضرة وحتى بعضها الأقل تحضرًا، يتقدّم المسؤول الكبير في الدولة باستقالته، أو أقله يتوقف عن ممارسة مهامّه مؤقتًا، عندما تثار حوله شبهات... يحصل هذا دائمًا، وتشهد بعض السنوات أكثر من حالة في بلدان مختلفة.

هنا، في العراق، وسائر البلدان المثيلة التي تتحكم بحكامها عقلية بدو القرون الوسطى وما قبلها، لا يحدث شيء كهذا حتى في الأحلام! وما يحصل الآن مع رئيس مجلس النواب العراقي مثال، مجرد مثال.

السيد سليم الجبوري أثّرت شبهات بشأن موقفه المتحمّس لاستقالة النائب عن اتحاد القوى (الجبوري من قيادييه) مطشر السامرائي من منصبه البرلماني ومنح مقعده النيابي إلى شخص آخر لم يفز في الانتخابات العامة التي جرت في ٢٠١٤ والمثارة حوله شبهات بالغسار الإداري والمالي في تحقيقات أجراها مجلس النواب.

كل هذه الشبهات، المتعلقة برئيس المجلس وبالنائب المستقيل و"النائب البديل"، أثارها أعضاء في مجلس النواب نفسه يطعنون في دوافع وغايات استقالة النائب السامرائي وترشيح الشخص المثارة حوله الشبهات، وكذلك في رعاية السيد الجبوري هذه "الصفقة" وإصراره عليها برغم الاعتراضات الشديدة داخل المجلس.

بوصفه رئيسًا لمجلس النواب، كان علي السيد الجبوري أن ينأى بنفسه عن هذه القضية دفعا للشبهات، إن لم تكن هناك حقًا "صفقة"، ليس بالضرورة مالية فقد تكون سياسية – انتخابية، هو طرف فيها بحسب اتهامات بعض زملائه النواب. كان عليه، إذا ما أراد التصرف على طريقة ما يفعله مسؤولو الدولة الكبار في الدول المتحضرة وشبه المتحضرة، أن يتنحى مؤقتًا عن رئاسة المجلس

ريثما ينجلي غبار القضية وتتجلى الحقيقة، تاركًا لنائبه إدارة قضية النائب المستقيل و"النائب البديل" بدلًا منه. بإظهاره كل هذه الحماسة لـ"النائب البديل" وكل هذا التحديّ لزملائه أعضاء مجلس النواب الذين طرحوا اعتراضات أقل ما تستحقه النظر فيها مليًا ومناقشتها داخل المجلس وأمام الرأي العام العراقي، فإن السيد الجبوري لا يضع نفسه فوق مستوى الشبهات، وهذا أمر خطير للغاية نسبة إلى الوظيفة العامة المرموقة التي يتولاها، رئاسة السلطة العليا، التشريعية والرقابية، في البلاد.

السيد الجبوري مطلوب منه الآن أيضًا أن يبين للرأي العام العراقي كيف حصل ما أفاد به أحد أعضاء البرلمان بشأن النص المنشور في

الجريدة الرسمية لقانون العفو العام.

النائب عن التحالف الوطني حسن سالم كشف أول من أمس، الإثنين، في مؤتمر صحفي حضره عدد من أعضاء المجلس عن أن قانون العفو العام الذي نُشر في الجريدة الرسمية احتوى على مادة لم يصوّت عليها مجلس النواب، بل هو أسقطها عندما طرحت في مشروع القانون، لأنها تمنح العفو لإرهابيين خطّوا ومؤلّوا ونفذوا أعمالًا إرهابية. النائب سالم وصف الأمر بـ"كأثرة حقيقية في حق ضحايا الإرهاب"، وهو أمر صحيح إن صحّ ما تحدّث به

النائب سالم.

معروف أن أي قانون يُجيزه مجلس النواب يرفعه رئيس المجلس إلى رئيس الجمهورية للتوقيع عليه ونشره في الجريدة الرسمية ليكون ساري المفعول.

إذا كان هذا قد حصل بالفعل، فكيف حصل؟ وكيف ولماذا رفعت رئاسة المجلس القانون إلى رئاسة الجمهورية بالمادة المسقطة؟.. السيد الجبوري، بوصفه رئيس البرلمان، مسؤول مسؤولية مباشرة إذا ما صحّ كلام النائب سالم، وعليه أن يقول ما يتوجب قوله، نفيًا أو تأكيدًا.

حزب الدعوة: لجنة

من المستشارين تواصل

مقابلاتها

□ بغداد / وائل نعمة

يعتزم رئيس الوزراء

حيدر العبادي تقديم

شخصيات عراقية

"معتربة" مقربة منه،

تشغل مناصب حيوية

بينها رئاسة بعض

الهيئات المستقلة،

بحسب نائب شيخي.

ويرى النائب أن

العبادي فشل، خلال

فترة حكمه، بتفكيك

ما وصفها بـ"الدولة

العبيقة"، التي تتكون

من آلاف الموظفين

التابعين لحزب الدعوة

المتوزعين في مراكز

حكومية حساسة.

قبل ٤ سنوات وضمن حملة الإصلاحات في ٢٠١٥، تحديد معايير جديدة لاختيار أصحاب الدرجات الخاصة وإنهاء ملف المؤسسات التي تدار بالوكالة.

لجنة مكتب العبادي

ويؤكد النائب علي العلق،

النائب والقيادي في حزب

الدعوة، أن اللجنة العليا

المشكلة داخل مجلس الوزراء

مازالت مستمرة بإجراء

القراءات مع مرشحين لشغل

رئاسة الهيئات المستقلة."

وكان مكتب العبادي قد أعلن،

١٤ هيئة مستقلة وبعض

الصفيف الماضي، إطلاق بوابة

ترشيح إلكترونية لشغل رئاسة

١٤ هيئة مستقلة وبعض

الصفيف الماضي، إطلاق الترشح

الخاصة بعملية غربلة"، مشيرًا

إلى "إجراء لقاءات مع مقدمين

لشغل مناصب في بعض

الهيئات، أبرزها الاستثمار

والإعلام والاتصالات".

وقال العبادي، خلال المؤتمر الذي عقده في بغداد الصيف الماضي، إن الهيئات المستقلة يجب أن تخرج من المحاصصة وأن تكون مستقلة فعلاً،

معتبرا أن عدم تكافؤ الفرص

وانعدام العدالة يؤديان

إلى الظلم والفساد وتدمر

المجتمع."

وتدار جميع الهيئات الـ٢٧ عن

طريق الوكالة. وتحلّ أطراف

سياسية رئيس الوزراء السابق

نوري المالكي مسؤولية إدارة

المناصب بالوكالة.

وتعرب بعض القوى الشعبية

عن شكوكها حول هوية اللجنة

المشكلة لاختيار ومقابلة

المرشحين للدرجات الخاصة.

ويقول النائب محمد

الكاظم، عضو تيار الحكمة،

لـ(المدى) "لأنعرف هل اللجنة

من حزب الدعوة أو مقربة من

رئيس الوزراء". وأضاف "لدي

معلومات تفيد بأن اللجنة مكونة

من مكتبه الخاص".

ويقول الكاظم أن "العبادي

لديه أسماء جاهزة من

شخصيات عراقية تعيش خارج البلاد، مهياة لتسلم تلك المناصب"، مؤكداً أن "القوى السياسية لاتعرف أسماء تلك الشخصيات".

وأوضح العبادي، في مؤتمره

الآخر، بأن لديه مجموعتين من

الهيئات المستقلة، سيتم إعلانها

على مرحلتين. وأضاف "فتحنا

المجال أمام المواطنين الكفوئين

كمرحلة أولى لإنهاء التعيين

بالوكالة، ونريد السير بخطوات

صحيحة للإصلاح السياسي

والاقتصادي وهذه خطوة على

الطريق الصحيح".

ويؤكد تيار الحكمة، الذي

يرأسه عمار الحكيم، بأنه اقترح

مسبقا على رئيس الوزراء فتح

باب الترشح أمام المواطنين

لشغل المناصب الحساسة.

لكنّ النائب الكاظم يقول

بأنّ "العبادي لم يفعل الكثير

بشأن الدرجات الخاصة، ولم

يستطع تفكيك الدولة العبيقة

المكونة من ٣٠٠٠ درجة التي

أغلبها تابع لحزب الدعوة".

وكان مكتب رئيس الوزراء قد

قال، بعد أيام من تسلمه لمنصبه في ٢٠١٤، بأنه سيشكل "لجنة من أكاديميين وخبراء" لوضع معايير لشاغلي الدرجات الخاصة".

وفي وقت لاحق من الصيف

الماضي، قال مكتب العبادي

بأنّ آلية شغل تلك المناصب

ستكون بعيدة عن "المحاصصة

والتأثيرات السياسية".

ويؤكد الكاظم أن حزبه "لن

يصوت على أسماء المرشحين

إذا كانت حزبية أو من حزب

الدعوة فقط أو مقربة من

العبادي".

وكان من المفترض أن يحصل

التحالف الوطني على ١٥ هيئة،

بحسب الاتفاق السياسي الذي

سبق تشكيل حكومة العبادي،

مقابل ١١ للقوى السنية

والكرديستانية، وواحدة للمكون

المسيحي، فضلا عن الهيئات

التابعة للأوقاف.

لكنّ التيار الصدري والمجلس

الأعلى أكدا أن حزب الدعوة

ودولة القانون سيطران على

١٧ هيئة مستقلة.

في الوقت الحرج بالمقابل يؤكد عبدالإله النائلي، النائب عن دولة القانون، أن "العبادي سيسارع إلى تقديم تلك الاسماء إلى البرلمان، بمجرد انتهاء اللجنة من مقابلة المرشحين".

ولم يتبق من عمر البرلمان سوى ٣ أشهر على أقل تقدير، إذ من المؤمل أن تجرى الانتخابات في أيار المقبل.

ويضيف النائلي، في حديث لـ(المدى) أمس، أن "الكتل السياسية ستحاول عرقلة تمرير الاسماء لأنها اعتادت على المحاصصة"، داعياً العبادي إلى "تقديم الأسماء ورسمي الكرة والمسؤولية في ملعب البرلمان".

يعتزم رئيس الوزراء، بحسب مقربين منه، تعيين مرشحين تكنوقراط لعدد من الهيئات المستقلة، بغض النظر عن آراء القوى السياسية.

واستخدم العبادي ذات السيناريو لإجراء التعديلات الحكومية مطلع العام الماضي، لكنه تعثر كثيرا قبل أن يتمكن من تغيير أقل من نصف الحكومة، والإبقاء على ٣ وزارات شاغرة حتى الآن.

ولهذا السبب يعتقد محمد عبد ربه، النائب عن اتحاد القوى، أن رئيس الوزراء لن يجازف في الفترة الأخيرة من الدورة البرلمانية بعرض ملف حساس كالهيئات المستقلة.

ويقول عبد ربه، في حديث لـ(المدى) أمس، أن البرلمان يشهد خلافات سياسية كبيرة، وقد اخفق في الاتفاق على قضايا أسهل بكثير من الهيئات.

ويرى النائب النائب عن نيوى ان "العبادي لم يغير حال المؤسسات التي تدار بالوكالة، بل زأها على السابق"، معتبرا الحديث عن تقديم مرشحين لإدارة تلك المناصب "لايتعدى أكثر من خبر إعلامي".

أيتام داعش مأساة أخرى تواجه الموصل بعد تحريرها



أطفال في مخيم للنازحين قرب الموصل

يبقى في جسمها أي قدرة تمكنها من الاستمرار بالعيش".

وعثر على قسم آخر من الاطفال الصغار مفروكين في الشوارع تحت أشعة الشمس استخدمهم مسلحو داعش كعظم لاجتذاب الجنود العراقيين لرمى نيرانهم، في حين عثر على آخرين بين الأنقاض في البيوت المحطمة حيث قتل أبائهم وهم يحاربون مع داعش.

وهناك أيضا أطفال الاستعباد الجنسي الذين تركتهم أمهاتهم بعد اغتصابهن من قبل مسلحي داعش. وكثير من هؤلاء الاطفال عثر عليهم وحيدين بين الأنقاض في بيوت الموصل المحطمة جراء الغارات الجوية والمعارك. وعثر على طفل بقي حيا وحده لمدة أسبوع بعد انهيار بيوتهم جراء القصف ومقتل جميع أفراد عائلته.

وقالت سكيينة محمد، وهي تشير إلى طفلة عمرها ستة أعوام في دار الأيتام، "حقيقة لا نعرف عنها شيئا، فهي تتحدث التركية فقط. نعتقد أنها اختطفت من قبل مسلحين أتراك في العام ٢٠١٤"، مشيرة إلى أن "قسما من الدول الأجنبية طالبوا بإرجاع أطفال المسلحين الأجانب إلى أوطانهم الأصلية".

■ عن: موقع VOA الاخباري

داعش، وكذلك أطفال المسلحين الأجانب.

لا أحد من هؤلاء الاطفال المولودين أو الذين تربوا ضمن عوائل مسلحي داعش يشكون من تهديدا للمجتمع، ولكن مسؤولين يخشون من أنهم قد يوصمون بهذه الصفة رغم ذلك. وتقول سكيينة محمد ان حظ الطفلة مايا بالسعادة يكمن بأن تحظى بمن يتبناها ولا يعرف عنها أي شيء سوى انها ضحية حرب.

وتتمضي مسؤولية قسم رعاية المرأة والطفل بالقول "أننا لا نأخبر الناس عن والدي الاطفال إذا كانوا من مسلحي داعش، لأنه اذا كان هناك من يريد الانتقام من داعش فإنه قد يؤذي الاطفال". بدورها تقول دلال طارق، وهي عاملة إغاثة لدى المنظمة الدولية للهجرة IOM، مخيم حاج علي للنازحين في شمال العراق، ان أطفال مسلحي داعش الأكبر سنًا ليس لديهم فرصة نسيان الماضي، مشيرة إلى أن كثيرا من نزلء المخيم هم من زوجات وأطفال مسلحي داعش، الذين قتلوا أو ممن في السجن، وأن اطفالهم الذين وصلوا إلى المخيم مرعوبون.

وتمضي دلال طارق بالقول "إنهم يخافون من الجنود. لقد زرع مسلحو داعش في أذهانهم

بينهم أطفال ولدوا

نتيجة الاستعباد الجنسي

ترجمة / حامد أحمد

والدا الطفلة مايا، كانا انتحاريين في تنظيم داعش، وأشقاؤها الاربعة الآخرون كانوا من بين ضحايا التنظيم الارهابي ايضا. مايا، وهو اسم غير حقيقي لهذه الطفلة، البالغة من العمر اقل من سنتين والتي لا تعرف أي شيء عن ماضيها.

وتقول سكيينة محمد، مديرة قسم المرأة والطفل في مجلس محافظة نينوى في لقاء مع موقع VOA الاخباري، "لقد كانت مايا هزيلة جدا عندما أتينا بها إلى دار الأيتام هنا في مدينة الموصل ولكنها تحسنت بعد ذلك". وأشارت المسؤولة المحلية إلى طفلة أخرى صغيرة ترقد في سرير أطفال وقالت إنها كانت مصابة بستة كسور في أعضائها.

وبينما تقوم السلطات في العراق بفرض وعزل أطفال مسلحي داعش الذين تركوهم وراءهم، فإن عمال الإغاثة يقولون بأنهم يركزون في محاولتهم لجعل الاطفال الأصغر سنًا منهم لا يشعرون ببداياتهم المؤلمة.

ومن بين هؤلاء الاطفال أيتام مسلحي داعش وكذلك الاطفال المولودون جراء الاستعباد الجنسي للنساء المغتصابات من قبل مسلحي

AL – MADA

General Political Daily
Issued by : Al – Mada
Establishment for Mass
Media, culture & Art

المدير الفني

خالد خضير

سكرتير التحرير الفني

ماجد الماجدي

مدير التحرير

مازن الزبيدي

نائب رئيس التحرير

علي حسين

رئيس التحرير التنفيذي

عدنان حسين

المدير العام

غادة العاملي

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير

فخري كريم

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع

مكاتينا: بغداد/ كركستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩

بيروت، الحمرا، شارع ليون

بناية منصور. الطابق الاول

تليفاكس: ٧٥٢٦١٧. ٧٥٢٦١٦

كرستان. أربيل. شارع برايتي

دمشق، شارع كرجية حداد

ص.ب: ٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦

هاتف: ٢٣٢٢٢٧٦ – ٢٣٢٢٢٧٥

بغداد. شارع أبو نواس

– محلة ١٠٢ – زقاق ١٣

بنا ١٤١

هاتف: ٧١٧٧٩٨٥ . ٧١٧٨٥٩

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة
المدى للإعلام والثقافة والفنون